

**خلاصة الإجتماع التحضيري النسوي  
الموازي لإجتماع مجموعة المانحين  
أوسلو مايو 5 - 2008/7م**

نحن مجموعة نساء تمثل تضامن نسوي من جميع انحاء السودان قمنا خلال الايام الثلاثة الماضية "3-5 مايو" بمراجعة التقدم الذي تم احرازه فيما يتعلق باولويات واحتياجات النساء في مرحلة بناء السلام واعادة التعمير فيما بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005 , اعتمد التحليل على الاولويات التي قمنا بتحديددها على هامش مؤتمر المانحين باوسلو 2005.

نقر بالتقدم العام الذى شمل ضمان الدستور الإنتقالى لحق المساواة بين الجنسين أمام القانون وكذلك الإشارة في إتفاقية السلام الشامل لضرورة التمييز الإيجابي لصالح المرأة ومراعاة حقوقها المتساوية وايضا نشير إلى أهمية ضمان دستور جنوب السودان للنساء في حق المشاركة بنسبة 25% في الحكم و ندعو إلى إعتماد قانون للإنتخابات يضمن مشاركة للنساء كمنتخابات بنسبة لا تقل عن 25%.

إن التقدم في مقابلة وتنفيذ أولويات المرأة السودانية التي تم تحديدها في أوسلو 2005 كان بطيئاً. ونحن نود أن نؤكد أن هذه الأولويات مازالت قائمة. إننا بالتحديد قلقات على زيادة التندى في مؤشرات التنمية الإنسانية المتعلقة بالنساء والبنات مثل مؤشرات التعليم، وفيات الأمهات، الأمن، الوضع الإقتصادي، التمكين السياسي والحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. وهناك عدة فجوات فيما يتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي في مجال المساعدات والموارد المخصصة لتمكين المرأة والمساواة والتي ظلت ضعيفة، كما توجد حاجة لخبراء في مجال مساواة النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتمويل في ظل السلام والتنمية ومراعاة المؤشرات الحساسة بالنوع الاجتماعي في المساعدات المقدمة. وهناك عدة فجوات فيما يتعلق بمراعاة النوع في مجال المساعدات والموارد المخصصة لتمكين المرأة والمساواة النوعية من حيث :

- آليات تطوير وضع وحقوق المرأة مثل الوزارات القومية ذات الصلة والتي تفتقر للموارد البشرية المؤهلة والمادية التي تمكنها من التأثير على مواقع إتخاذ القرار.
- فرص النساء للوصول للعدالة محدودة نتيجة للقصور الواضح في قدرات الجهاز القضائي اضافة لعدم ايراد قانون الاحوال الشخصية للمراجعة مع القوانين الأخرى وعدم وجود نصوص لتجريم الإنتهاكات في مجال العنف ضد المرأة، كما توجد ضرورة للاصلاح القانوني لمواءمة الاجراءات القانونية مع المساواة المكفولة بالدستور وخاصة في القوانين المتعلقة بالمرأة
- لم تعطى النساء الفرصة للقيادة ولعب الدور الريادي في بناء السلام والتنمية فتمثيل المرأة ضعيف في لجنة المتابعة والمراقبة لصندوق المانحين وفي كل المفوضيات المناط بها متابعة تنفيذ إتفاقية السلام الشامل ومفاوضات سلام دارفور.

و نعتقد أنه يجب الإلتباه والعمل على تطوير استراتيجيات رئيسية لمقابلة هذه التحديات كالاتي:

1. **إسراع الخطى لمناقشة الجوانب الأكثر سلبية** فيما يتعلق بالتمييز ضد النساء والبنات، وبالتحديد التركيز على ما تم إنجازه فيما يتعلق بأهداف الألفية التنموية التي تستهدف مساواة النوع الاجتماعي في مجالات التعليم، خفض وفيات الأمهات وتقليل العنف ضد المرأة.
2. **أعطاء الأولوية لإعداد وتنمية المرأة القيادية** وإفساح المجال لها في مواقع إتخاذ القرار وعمليات بناء السلام، التأهيل والتنمية وذلك عبر تأكيد مبدأ كونه لا تقل عن 25% للنساء في مجالات الوظائف القيادية، مفوضيات بناء السلام والمشاركة في مفاوضات سلام دارفور وغيرها.
3. **زيادة التعاون والشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني** خاصة النسائية منها وذلك فيما يتعلق بمتابعة الموارد المخصصة لبناء السلام والتنمية.
4. **زيادة شفافية الحكومة والمانحين** عبر تحسين إنسياب المعلومات و توفرها حول توزيع الموارد المحلية والعالمية وتكوين جسم مشترك لمتابعة المخصصات وأثر ذلك على النساء و مساواة النوع الاجتماعي.

إن النساء يعملن بعبء تام في مجال بناء السلام، إعادة التأهيل والتنمية ونحن نناشد الجهات ذات الصلة، المانحين، حكومة الوحدة الوطنية، حكومة جنوب السودان ومنظمات المجتمع المدني النسائية لدعم حقوق المرأة وتمكينها و حان الوقت للإستثمار في تطوير مهارات المرأة لتكون أكثر فعالية في بناء السلام ويجب أن لا نفرط في هذه الفرصة.